IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2012/23
٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢

توزيع مقيد
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2012/17, Mod.1 and Add.1)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- هذا التقرير، المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين، وبموازاة ذلك، إلى مجلس الأمن يتناول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار[١] والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران).

٢- وقد أكَّد مجلس الأمن أن الخطوات المطلوبة من قِبَل مجلس المحافظين في قراراته[٢] مُلزِمة لإيران.[٣] واعتُمِدت الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي إلزامية، وفقاً لأحكام هذه القرارات.[٤]

---

[١] الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

[٢] اعتمد مجلس المحافظين ١١ قراراً بشأن تنفيذ الضمانات في إيران وهي: GOV/2003/69 (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2003/81 (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2004/21 (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/49 (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/79 (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/90 (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2005/64 (١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ وGOV/2005/77 (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ وGOV/2006/14 (٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)؛ وGOV/2009/82 (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)؛ وGOV/2011/69 (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

[٣] في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أكد مجلس الأمن على جملة أمور منها أن على إيران أن تتخذ، دون مزيد من التأخير، الخطوات المطلوبة من قِبَل مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82؛ وأكّد من جديد أن إيران مُلزَمة بأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لاسيما تلك التي تثير القلاقل حول الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني؛ وقرَّر أن تمتثل إيران امتثالاً تاماً وغير مشروط لاتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدَّل ٣-١ من الترتيبات الفرعية؛ ودعا إيران إلى التصرف بشكل صارم وفق أحكام البروتوكول الإضافي الذي يخصها وإلى التصديق عليه سريعاً (الفقرات ١ إلى ٦ من المنطوق).

[٤] اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات التالية بشأن إيران: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)؛ و١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ و١٧٤٧ (٢٠٠٧)؛ و١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛ و١٨٣٥ (٢٠٠٨)؛ و١٩٢٩ (٢٠١٠).

٣- وبموجب الاتفاق الذي ينظم علاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الأمم المتحدة[٥]، يتعين على الوكالة التعاون مع مجلس الأمن في ممارسة مسؤولية المجلس عن صون أو استعادة السلام والأمن الدوليين. كما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توافق على أن تقبل بمقررات مجلس الأمن[٦] وتنفّذها، وعلى أن تتخذ، في هذا الصدد، إجراءات تتماشى مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٤- ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير الأخير (الوثيقة GOV/2012/9، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢)، فضلاً عن قضايا أطول أمداً. وهو يركّز على تلك المجالات التي لم تطبِّق فيها إيران تطبيقاً كاملاً التزاماتها المُلزِمة، بما أن التطبيق الكامل لتلك الالتزامات ضروري لإرساء الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

باء- توضيح المسائل العالقة

٥- كما سبقت الإفادة، ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أقرّ مجلس المحافظين القرار GOV/2011/69 الذي شدد فيه على جملة أمور منها أنه من الضروري على إيران والوكالة تكثيف الحوار بينهما الهادف إلى التسوية العاجلة لجميع المسائل الجوهرية العالقة بغرض تقديم توضيحات بشأن تلك المسائل، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى جميع المعلومات والوثائق والمواقع والمواد ذات الصلة والأشخاص المعنيين في إيران. كما دعا المجلس إيران للمشاركة بجدية وبدون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. وعلى ضوء ذلك، زار فريقٌ تابع للوكالة إيران لإجراء جولتين من المحادثات، وذلك في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢. وخلال المحادثات: لم تنجح إيران والوكالة في التوصل إلى اتفاق بشأن نهج منظّم[٧] لتوضيح جميع المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي؛ وقدّمت إيران إعلاناً أولياً[٨] تجاهلت فيه شواغل الوكالة؛ وطرحت الوكالة على إيران أسئلة أوّلية بشأن بارشين والخبير الأجنبي،[٩] وهي لا تزال في انتظار الحصول على إجابات على أسئلتها؛ وأعلنت إيران أنها لن تقدر على إتاحة معاينة موقع بارشين.

٦- وأبلغ المدير العام مجلس المحافظين، في اجتماعه المعقود في آذار/مارس ٢٠١٢، بأن الوكالة ستواصل معالجة المسألة النووية الإيرانية عن طريق الحوار وبروح بنّاءة. ومباشرة بعد ذلك الاجتماع، حصلت تبادلات إضافية بين الوكالة وإيران للنظر في كيفية مواصلة المحادثات.

---

[٥] دخل الاتفاق المنظِّم للعلاقات بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حيّز النفاذ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، عقب موافقة المؤتمر العام، وبناءً على توصية مجلس المحافظين وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويرد مستنسخا في الوثيقة INFCIRC/11 (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩)، الجزء الأول-ألف.

[٦] المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

[٧] شمل ذلك مسائل يتعيّن معالجتها، وإجراءات أولية، وطرائق. وتتعلق هذه الطرائق بجملة أمور منها شواغل إيران الأمنية، وكفالة السرية والتحقق من أن تعاون إيران يشمل إتاحة وصول الوكالة إلى جميع المعلومات والوثائق والمواقع والمواد ذات الصلة والأشخاص المعنيين في إيران.

[٨] كان الإعلان الأولي على صلة بالمسائل المذكورة في القسم جيم من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

[٩] وفقاً لما أشير إليه في القسم جيم من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

٧- وعقدت إيران والوكالة جولة ثالثة من المحادثات في فيينا يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، وتواصلت المناقشات بشأن نهج منظّم لتوضيح جميع المسائل العالقة. وأُحرز تقدم بشأن مسودة وثيقة تركّز على المسائل المشار إليها في المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والمسائل المرتبطة بصحة إعلانات إيران واكتمالها، غير تلك المشمولة في مرفق التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، سيتم تناولها بشكل منفصل. ورداً على طلب الوكالة بخصوص إمكانية معاينة موقع بارشين (انظر الفقرة ٤٢ أدناه)، ذكرت إيران أن تلك المعاينة لن تكون ممكنة قبل التوصّل إلى اتفاق بشأن نهجٍ منظّم.

٨- وأفاد المدير العام، في رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ بعثها إلى سعادة السيد سعيد جليلي، أمين مجلس الأمن القومي الأعلى الإيراني، أنه، على ضوء التقدم المحرز في الاتفاق على نهج منظم، باتت الظروف مواتية له حتى يقبل دعوة إيران إلى زيارة إيران. وأعلن المدير العام أن الغرض من زيارته سيتمثل في مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وبالأخص إبرام الاتفاق قيد الدراسة بشأن نهج منظّم. وفي ردّ مؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، قام سعادة السيد علي أصغر سلطانيه، السفير والممثل المقيم لدى الوكالة، بإبلاغ المدير العام بردّ إيران الإيجابي بخصوص الزيارة.

٩- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، عقد المدير العام اجتماعات في طهران مع السيد جليلي، وسعادة السيد فريدون عباسي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وسعادة السيد علي أكبر صالحي، وزير الشؤون الخارجية الإيراني. وشهدت هذه المحادثات مناقشة عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، لا سيما توضيح المسائل المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وخلال الاجتماع المعقود مع السيد جليلي، تقرر الاتفاق على نهج منظّم. وعلى الرغم من استمرار بعض الاختلافات بين إيران والوكالة، بشأن الوثيقة التي تمخضت عنها المحادثات المعقودة يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أشار السيد جليلي بوضوح إلى أنها لن تشكل عائقاً أمام التوصل إلى اتفاق.

جيم- المرافق المعلن عنها في إطار اتفاق الضمانات الخاص بإيران

١٠- بموجب اتفاق الضمانات الخاص بإيران، أعلنت إيران للوكالة عن ١٦ مرفقاً نووياً[١٠] وتسعة أماكن واقعة خارج المرافق تُستخدَم فيها عادةً مواد نووية.[١١] وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة التي تقوم بها إيران في بعض المرافق تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، كما هو مبيَّن أدناه، لا تزال الوكالة تُطبق الضمانات في تلك المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق.

دال- الأنشطة المتعلقة بالإثراء

١١- خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران أنشطتها المتعلقة بالإثراء في المرافق المعلن عنها المشار إليها فيما يلي، والخاضعة كلها لضمانات الوكالة. ووفقًا لأحدث

---

[١٠] منذ التقرير السابق المقدّم إلى المجلس (الوثيقة GOV/2012/9)، أعلنت إيران عن مرفق إضافي واحد، أي محطة صنع صفائح الوقود، وفقاً لما أشير إليه في الفقرة ٣٨ أدناه. وقد نتج ذلك عن إعادة هيكلة إدارية للأنشطة الجارية التي لا تنطوي على أية تغييرات مادية في المرافق الإيرانية.

[١١] جميع الأماكن الواقعة خارج المرافق قائمة داخل مستشفيات.

الأرقام المتاحة للوكالة، فإن إيران أنتجت ٦١٩٧ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥% من اليورانيوم-٢٣٥ و١٤٥,٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ منذ أن بدأت في انتاج هذه المادة. [١٢]

دال-١- ناتانز: محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود

١٢- **محطة إثراء الوقود:** محطة إثراء الوقود هي محطة إثراء بالطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، والتي بدأ تشغيلها للمرة الأولى في عام ٢٠٠٧. وهي مكوّنة من قاعتين للسلاسل التعاقبية: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدَّمتها إيران، من المقرر أن يتم إنشاء ثماني وحدات في قاعة الإنتاج ألف، تضم كل وحدة منها ١٨ سلسلة تعاقبية. ولم تقدَّم بعد أيُّ معلومات تفصيلية عن تصميم قاعة الإنتاج باء.

١٣- وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت قد رُكّبت ٥٤ سلسلة تعاقبية في ثلاث من الوحدات الثماني بقاعة الإنتاج ألف، وكانت إيران قد أعلنت أن تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم جارٍ في ٥٢ منها. وفي حين أن كل سلسلة تعاقبية مركبة كانت في الأصل مؤلفة من ١٦٤ طاردة مركزية، قامت إيران لاحقاً بتعديل ٣٠ سلسلة من السلاسل التعاقبية لتضم كلّ منها ١٧٤ طاردة مركزية. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت قد رُكِّبت سلسلة تعاقبية إضافية واحدة، مكوّنة هي أيضاً من ١٧٤ طاردة مركزية، ضمن وحدة رابعة قائمة في قاعة الإنتاج ألف، على الرغم من أنها غير ملقّمة بسادس فلوريد اليورانيوم.[١٣] ومن أصل السلاسل التعاقبية الـ١٧ المكوّنة للوحدة الرابعة، كانت ١٧٤ كسوة فارغة من كسوات الطاردات المركزية طراز IR-1 قد وضعت في أماكنها ضمن ١٦ سلسلة تعاقبية، أما السلسلة التعاقبية الأخرى فكانت فارغة. وجميع الطاردات المركزية المركّبة في قاعة الإنتاج ألف هي من طراز IR-1. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، لم يكن قد تم تركيب أي طاردات مركزية في الوحدات الأربع المتبقية، على الرغم من أن أعمال التركيب التمهيدي كانت قد استُكملت في واحدة من الوحدات، بما في ذلك وضع الكسوات الفارغة الخاصة بالطاردات المركزية طراز IR-1 في أماكنها في جميع السلاسل التعاقبية الـ١٨، فيما تواصل العمل في الوحدات الثلاث الأخرى. وحتى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، لم تكن هناك أي أعمال تركيب في قاعة الإنتاج باء.

١٤- وكما سبقت الإفادة،[١٤] فقد تحققت الوكالة من أنه، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان قد جرى تلقيم ٥٥٦٨٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل السلاسل التعاقبية منذ بدء العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وإنتاج ما مجموعه ٤٨٧١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وقدرت إيران أنها، في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و١١ أيار/مايو ٢٠١٢، أنتجت ١٣٢٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، أي أن الإنتاج الإجمالي لسادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بلغ ٦١٩٧ كلغ. والمواد النووية الكائنة في محطة إثراء الوقود (بما يشمل مادة التلقيم

---

[١٢] خضعت كمية معيّنة من هذه المادة لمزيد من المعالجة، كما هو مذكور لاحقًا في هذا التقرير.

[١٣] انطوت السلاسل التعاقبية الخمس والخمسون المركّبة على ٩٣٣٠ طاردة مركزية؛ فيما تتكوّن السلاسل التعاقبية الاثنتان والخمسون التي أعلنت إيران أنها تلقَّم بسادس فلوريد اليورانيوم في ذلك التاريخ من ٨٨١٨ طاردةً مركزية. وقد لا تكون الطاردات المركزية المركبة في السلاسل التعاقدية الملقَّمة بسادس فلوريد اليورانيوم كلها قيد العمل.

[١٤] الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2012/9.

والنواتج والمخلفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية التي تم تركيبها ومحطات التلقيم والسحب، كلها تخضع لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[١٥]

١٥- واستناداً إلى نتائج تحليل[١٦] العينات البيئية المأخوذة في محطة إثراء الوقود منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧،[١٧] وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

١٦- **المحطة التجريبية لإثراء الوقود:** المحطة التجريبية لإثراء الوقود هي مرفق للبحث والتطوير، ومرفق تجريبي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء، وقد بدأ تشغيلها لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبها قاعة للسلاسل التعاقبية يمكن أن تستوعب ست سلاسل تعاقبية، وتنقسم إلى منطقة مخصصة لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ (السلسلتان التعاقبيتان ١ و٦)، ومنطقة مخصصة للبحث والتطوير (السلاسل التعاقبية ٢ و٣ و٤ و٥).

١٧- ***منطقة الإنتاج:*** بدأت إيران أولاً بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلة التعاقبية ١ في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، للغرض المعلن عنه والمتمثل في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ لاستخدامه في تصنيع الوقود الخاص بمفاعل طهران البحثي.[١٨،١٩] وفي وقت لاحق، أعلنت إيران أن الغرض يتمثل أيضاً في إنتاج الوقود لمفاعلات البحوث الأخرى التي أفيد بأنها تعزم على إنشاءها.[٢٠] ومنذ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، تعكف إيران على تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين (السلسلتان التعاقبيتان ١ و٦)، وتتألف كلٌّ منهما من ١٦٤ طاردة مركزية طراز IR-1.[٢١]

١٨- وكما سبقت الإفادة،[٢٢] فقد تحققت الوكالة أنه، في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان قد تم تلقيم ٧٢٠,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء المصنوع في محطة إثراء الوقود داخل السلاسل التعاقبية في

---

[١٥] وفقاً للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

[١٦] منذ بدء تشغيل المحطة للمرة الأولى، أخذت الوكالة عدداً كبيراً من العينات البيئية في محطة إثراء الوقود، وأشارت نتائجها إلى أن مستوى إثراء اليورانيوم أقل من ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وقد أظهر تحليل عدد قليل من الجسيمات الموجودة في عينات أخذت في منطقة السلاسل التعاقبية أن مستويات الإثراء تتراوح بين ٥٪ و٧,٤٪ من اليورانيوم–٢٣٥، أي أعلى من المستوى المذكور في استبيان المعلومات التصميمية. وكما يرد في الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2010/46، تقدّر الوكالة أن هذه النتائج تشير إلى ظاهرة تقنية معروفة ذات صلة باستهلال تشغيل السلاسل التعاقبية للطرد المركزي.

[١٧] النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

[١٨] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

[١٩] مفاعل طهران البحثي هو مفاعل بقدرة ٥ ميغاواط يشغَّل بواسطة وقود مثرى باليورانيوم–٢٣٥ بنسبة ٢٠٪، ويُستخدَم لتشعيع أنواع مختلفة من الأهداف ولأغراض بحثية وتدريبية.

[٢٠] أفيد بأن السيد عباسي أصدر إعلاناً فحواه أن إيران تخطط لبناء ما بين أربعة وخمسة مفاعلات جديدة في السنوات القليلة المقبلة بغية إنتاج النظائر المشعة وإجراء بحوث ('إيران لن تتوقف عن إنتاج اليورانيوم المثرى بنسبة ٢٠٪'، جريدة طهران تايمز، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١). كما نقلت عنه وكالة أنباء الطلاب الإيرانيين قوله: "لتزويد هذه المفاعلات (الجديدة) بالوقود، يجب أن نواصل إثراء اليورانيوم بنسبة ٢٠٪" ('تزمع إيران إنشاء مفاعلات بحوث نووية جديدة – تقرير'، رويترز، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١).

[٢١] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

[٢٢] الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2011/65.

منطقة الإنتاج منذ بدء العمليات، وأنه قد تم إنتاج ما مجموعه ٧٣,٧ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ تلقيم ما مجموعه ٢٦٩,٥ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى في محطة إثراء الوقود داخل السلسلتين التعاقبيتين المترابطتين في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، كما تم إنتاج ما يقارب ٣٦,٤ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. ويصل بذلك مجموع الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠١٠، إلى ١١٠,١ كلغ.

١٩- وخلال الفترة من ٩ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مزج مشغّل المحطة التجريبية لإثراء الوقود ما يقارب ١,٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم – ٢٣٥ مع ما يقارب ٧,٥ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي. وقد وُضع ناتج هذا المزج التخفيفي في أربع أسطوانات، احتوت كل منها على حوالي ٢,١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة ١,٥٪ و٢,٤٪ و٤,٦٪ و٤,٧٪ من اليورانيوم–٢٣٥، على التوالي. وخلال الفترة ذاتها، أخذت الوكالة عيّنات من سادس فلوريد اليورانيوم الموضوع داخل كل من الأسطوانات الأربع ووضعت عليها أختاماً.

٢٠- ***منطقة البحث والتطوير:*** في المنطقة المخصصة للسلسلتين التعاقبيتين ٢ و٣، قامت إيران، على نحو متقطع، بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل طاردات فردية، وداخل سلاسل تعاقبية مكوّنة من ١٠ طاردات وسلاسل تعاقبية مكوّنة من ٢٠ طاردة من الطاردات المركزية طراز IR-1 و IR-2m و IR-4. وكما سبقت الإفادة،[٢٣] فقد أبلغت إيران الوكالة بعزمها على تركيب ثلاثة أنواع جديدة من الطاردات المركزية — طراز IR-5 وIR-6 وIR-6s — على أساس فردي ضمن السلسلة التعاقبية ٢. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، لم يكن قد تم تركيب أي طاردات مركزية من هذا الطراز. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت إيران قد ركّبت ١٢٩ طاردة مركزية طراز IR-4 في السلسلة التعاقبية ٤.[٢٤] ومنذ ١ آذار/مارس ٢٠١٢، قامت إيران، على نحو متقطع، بتلقيم ما يصل إلى ١٠٤ طاردة مركزية في السلسلة التعاقبية ٤ بسادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت إيران، على نحو متقطع، بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في ١٦٤ طاردة مركزية طراز IR-2m في السلسلة التعاقبية ٥، وعلى الرغم من أنها قامت، على نحو متقطع ولفترة قصيرة، بتلقيم هذه السلسلة التعاقبية بسادس فلوريد اليورانيوم المستنفد بدلاً من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي.

٢١- وفي الفترة من ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ حتى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، تم تلقيم ما يقارب مجموعه ١٧٨,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي و١١,٤ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المستنفد داخل الطاردات المركزية في منطقة أنشطة البحث والتطوير، ولكن لم يتم سحب أي يورانيوم ضعيف الإثراء لأن نواتج ومخلفات أنشطة البحث والتطوير المذكورة يعاد دمجها في نهاية العملية.

---

[٢٣] الفقرة ٢٠ من الوثيقة GOV/2012/9.

[٢٤] كانت إيران قد أعلنت في وقت سابق عن عزمها تركيب سلسلتين تعاقبيتين تضم كل منهما ١٦٤ طاردة مركزية (السلسلتان ٤ و٥) في منطقة البحث والتطوير (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2011/7).

٢٢- واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود [٢٥] وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

دال-٢- محطة فوردو لإثراء الوقود

٢٣- وفقاً لاستبيان المعلومات التصميمية المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،[٢٦] محطة فوردو لإثراء الوقود هي كناية عن محطة إثراء بالطرد المركزي لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥. والمرفق يُشَيَّد ليضم ١٦ سلسلة تعاقبية، موزعة بالتساوي بين وحدتين (الوحدة ١ والوحدة ٢)، بمجموع ٣٠٠٠ طاردة مركزية.[٢٧] وقد بدأ تشغيل المحطة للمرة الأولى في عام ٢٠١١.

٢٤- وكما سبقت الإفادة،[٢٨] ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شرعت إيران بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ في مجموعة ثانية من السلاسل التعاقبية المترابطة في الوحدة ٢. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت إيران قد ركّبت جميع الطاردات المركزية طراز IR-1 البالغ عددها ١٧٤ طاردة مركزية في كلا سلسلة من السلسلتين التعاقبيتين الخامسة والسادسة ضمن الوحدة ٢، كما ركّبت ٢٠ طاردة مركزية طراز IR-1 في سلسلة تعاقبية سابعة ضمن الوحدة ٢. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، تم في باقي الوحدة ٢ وفي كامل الوحدة ١ وضع الكسوات الفارغة للطاردات المركزية طراز IR-1 في أماكنها وتركيب جميع الأنابيب.

٢٥- وفي رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، طلبت الوكالة من إيران تزويدها بعدد وأماكن السلاسل التعاقبية المركّبة في محطة فوردو لإثراء الوقود والتي ستُخصص لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وأجابت إيران، في رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنها ستقوم، فور الانتهاء من تركيب السلاسل التعاقبية المضافة إلى السلاسل التعاقبية الأربع المركّبة حالياً، بإبلاغ الوكالة بأي "تطويرات إضافية" مسبقاً. وفي رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، طلبت الوكالة من إيران توفير معلومات بشأن الغرض الذي ستُستخدم من أجله السلسلتان التعاقبيتان الخامسة والسادسة المركّبتان الآن في محطة فوردو لإثراء الوقود. وأجابت إيران، في رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، أن تركيب الطاردات المركزية في السلاسل التعاقبية الأخرى ضمن الوحدة ٢ (السلاسل التعاقبية من ٥ إلى ٨) لم يكتمل بعد، وأن المرافق ذات الصلة "قد تحتاج إلى بضعة شهور لتصبح جاهزة للإدخال في الخدمة". وأعلنت إيران أيضاً أنه سيتم إبلاغ الوكالة بمستوى الإنتاج الخاص بهذه السلاسل التعاقبية قبل بدء تشغيلها.

٢٦- وتحققت الوكالة من أن تشييد محطة فوردو لإثراء الوقود يجري وفقاً لأحدث صيغة قدّمتها إيران من استبيان المعلومات التصميمية. وكما سبقت الإفادة، فقد قدّمت إيران بعض المعلومات في عام ٢٠١١ بشأن

---

[٢٥] النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

[٢٦] حتى هذا التاريخ، زوّدت إيران الوكالة باستبيان معلومات تصميمية أولي وبثلاثة استبيانات معلومات تصميمية منقحة (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2012/9).

[٢٧] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/74.

[٢٨] الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2012/9.

التوقيت الأصلي لقرارها المتعلق بتشييد محطة فوردو لإثراء الوقود في منشأة دفاعية قائمة والظروف المتصلة باتخاذ هذا القرار.[٢٩] بيد أنه ما زال يتعيّن على إيران تقديم المزيد من المعلومات فيما يتصل بهذا المرفق، لا سيما على ضوء الاختلاف بين الهدف الأصلي المعلن عنه للمرفق والهدف الذي يُستخدم من أجله حالياً.[٣٠]

٢٧- وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ – موعد بدء تلقيم أول مجموعة مكوّنة من سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين – حتى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢ تلقيم ما مجموعه ٢٥٩ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ داخل مجموعتي السلسلتين التعاقبيتين المركبتين في محطة فوردو لإثراء الوقود، كما شهدت إنتاج ما يقارب ٣٥,٥ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥، ومن أصل هذه الكمية سُحبت من العملية كمية ٢٥,١ كلغ وتحققت منها الوكالة.

٢٨- وأشارت نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في محطة فوردو لإثراء الوقود في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى وجود جسيمات تصل مستويات إثرائها إلى ٢٧٪ من اليورانيوم–٢٣٥، أي بما يفوق المستوى المعلن في استبيان المعلومات التصميمية. وفي رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، طلبت الوكالة من إيران تقديم تفسير عن وجود تلك الجسيمات. وأشارت إيران، في ردها المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، أن إنتاج هذه الجسيمات "بما يتعدّى القيمة المستهدفة" قد يحصل لأسباب تقنية خارجة عن تحكم المشغّل. وتعكف الوكالة على تقييم التفسير الذي قدّمته إيران كما طلبت مزيداً من التفاصيل. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أخذت الوكالة مزيداً من العينات البيئية من المكان ذاته الذي تم فيه العثور على الجسيمات المعنية. ويجري العمل حالياً على تحليل تلك العينات.

دال-٣- أنشطة أخرى ذات صلة بالإثراء

٢٩- ما زالت الوكالة تنتظر من إيران رداً موضوعياً على طلبات الوكالة بشأن الحصول على مزيد من المعلومات ذات الصلة بإعلانات إيران حول تشييد عشرة مرافق جديدة لإثراء اليورانيوم، ووفقاً لما أعلنته إيران، فقد اتُخذ قرار بشأن مواقع خمسة لهذه المرافق.[٣١] ولم تقدّم إيران المعلومات التي كانت الوكالة قد طلبتها في رسالتها المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ فيما يتعلق بإعلانها الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن امتلاكها لتكنولوجيا الإثراء بالليزر.[٣٢] ونتيجة لعدم تعاون إيران بشأن هذه المسائل، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من هذه القضايا وتفيد عنها بشكل كامل.

---

[٢٩] الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2011/54.

[٣٠] الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/74.

[٣١] 'إيران تحدد مكان مواقع الإثراء العشرة الجديدة'، وكالة أنباء فارس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

[٣٢] مقتبس عن الموقع الإلكتروني لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على العنوان التالي: http://www.president.ir/en/?ArtID=20255.

هاء- أنشطة إعادة المعالجة

٣٠- عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، فإن إيران مُلزَمة بتعليق أنشطتها في ميدان إعادة المعالجة، بما في ذلك أعمال البحث والتطوير.[٣٣] وفي رسالة إلى الوكالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أفادت إيران بأنها "لا تضطلع بأي أنشطة في ميدان إعادة المعالجة". وفي هذا السياق، واصلت الوكالة مراقبة استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعة[٣٤]. وقامت الوكالة بعملية تفتيش وتحقُّق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة يوم ٧ أيار/مايو ٢٠١٢. ولا يمكن للوكالة أن تؤكد أنه لا توجد أي أنشطة جارية ذات صلة بإعادة المعالجة في إيران سوى فيما يتعلق بمفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة، وغيرهما من المرافق التي يمكن للوكالة الوصول إليها.

واو- المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

٣١- خلافاً لما نصت عليه القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران العمل على جميع المشاريع المرتبطة بالماء الثقيل، بما يشمل تشييد مفاعل بحوث مهدّأ بالماء الثقيل في آراك، وهو مفاعل البحوث النووية الإيراني (المفاعل IR-40)، الخاضع لضمانات الوكالة.[٣٥]

٣٢- وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، نفّذت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 في آراك، ولاحظت أنه لم يتم تركيب أية مكوّنات رئيسية منذ العملية الأخيرة للتحقق من المعلومات التصميمة، وذلك رغم تواصل عملية تشييد المرفق. كما أنّ المشغّل أبلغ الوكالة، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، بأنَّ من المخطَّط الشروع في تشغيل المفاعل IR-40 في الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

٣٣- ومنذ قيام الوكالة بزيارة محطة إنتاج الماء الثقيل في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١، أرسلت ثلاث رسائل إلى إيران تطلب فيها معاينة أخرى لهذه المحطة. ولم تتلق الوكالة بعدُ رداً على تلك الرسائل. كما رفضت إيران الطلب الذي قدّمته الوكالة خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية المشار إليها آنفاً بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل. ونتيجة لذلك، فإن الوكالة تعتمد مرة أخرى على الصور الملتقطة بالسواتل لرصد حالة تلك المحطة. واستناداً إلى صور حديثة، يبدو أن هذه المحطة قيد التشغيل. وحتى هذا التاريخ، لم تسمح إيران للوكالة بأخذ عينات من الماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم.[٣٦]

---

[٣٣] الفقرة ٢ من القرار S/RES/1696 (2006)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1737 (2006)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1747 (2007)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1803 (2008)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 (2008)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1929 (2010).

[٣٤] هذا المرفق هو مجمّع خلايا ساخنة يُستخدَم لفصل نظائر المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية عن المواد المستهدفة، بما فيها اليورانيوم، المشعَّعة في مفاعل طهران البحثي. ولا يضطلع هذا المرفق حالياً بمعالجة أي أهداف مصنوعة من اليورانيوم.

[٣٥] الفقرة ٢ من القرار S/RES/1737 (2006)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1747 (2007)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1803 (2008)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 (2008)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1929 (2010).

[٣٦] الفقرتان ٢٠ و٢١ من الوثيقة GOV/2010/10.

زاي- تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود

٣٤- رغم أنَّ إيران ملزمة بتعليق جميع الأنشطة المتصلة بالإثراء والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل، فإنها تزاول في مرفق تحويل اليورانيوم ومحطة تصنيع الوقود ومحطة تصنيع صفائح الوقود في أصفهان عدداً من الأنشطة التي، وفقاً لما يرد أدناه، تشكل انتهاكاً لالتزاماتها، على الرغم من خضوع تلك المرافق لضمانات الوكالة.

٣٥- **مرفق تحويل اليورانيوم:** في الفترة بين ٥ و٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في مرفق تحويل اليورانيوم، وتعمل الوكالة في الوقت الحالي على تقييم نتائج تلك العملية. وقد أوقفت إيران الآن أنشطتها في مجال البحث والتطوير في مرفق تحويل اليورانيوم والتي تنطوي على تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤% من اليورانيوم-٢٣٥ إلى ثاني أكسيد اليورانيوم. [٣٧] وتحققت الوكالة من أن إيران أنتجت ٢٤ كلغ من اليورانيوم في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم خلال هذه الأنشطة، وبأنه تم في وقت لاحق نقل ١٣,٦ كلغ من اليورانيوم في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى محطة تصنيع الوقود، حيث استُخدمت تلك الكمية لإنتاج مجمّعين للوقود، كلّ منهما مصنوع من ١٢ قضيب وقود، لأغراض مفاعل طهران البحثي. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢، أنتجت إيران نحو ١٥٠٠ كلغ من اليورانيوم الطبيعي في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم. وتحققت الوكالة من أن إيران نقلت ٧٥٨,٧ كلغ من اليورانيوم في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى محطة تصنيع الوقود.

٣٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أدخلت إيران إلى منطقة المعالجة في مرفق تحويل اليورانيوم ٢٥ برميلاً تحتوي على نحو ٦٥٦٠ كلغ من ركاز خام اليورانيوم المُنتَج محلياً، و٢٥ برميلاً تحتوي على نحو ٩١٨٠ كلغ من ركاز خام اليورانيوم المأخوذ من مخزون إيران من ركاز خام اليورانيوم المستورَد. [٣٨] وذكرت إيران أن ركاز خام اليورانيوم الموجود في تلك البراميل الخمسين سيُمزج معاً ويُستخدَم لإنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي.

٣٧- **محطة تصنيع الوقود:** في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية وعملية تفتيش في محطة تصنيع الوقود وأكّدت أنَّ أنشطة تصنيع المجمّعين المصنوعين من ١٢ قضيب وقود تحتوي على ثاني أكسيد اليورانيوم المثرى بنسبة ٣,٣٤% من اليورانيوم-٢٣٥ قد توقّفت، وبأن أنشطة تصنيع الأقراص للمفاعل IR-40 باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي لا تزال جارية. وأكّدت الوكالة أنَّ أنشطة تصنيع المجمعات الزائفة [٣٩] للمفاعل IR-40 لا تزال متواصلة.

٣٨- **محطة تصنيع صفائح الوقود:** في رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغت إيران الوكالة بأنها قرَّرت أن تجمع في مرفق واحد الأنشطة التي تنطوي على تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم، والأنشطة التي نطوي على تصنيع مجمعات الوقود المصنوعة من صفائح وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم، وهي أنشطة كانت تجري آنذاك في مرفق تحويل اليورانيوم ومحطة تصنيع الوقود، على التوالي. وفي الرسالة ذاتها، قدّمت إيران كذلك استبيان المعلومات

---

[٣٧] الفقرة ٣٤ من الوثيقة GOV/2011/65.

[٣٨] الفقرة ٨ من المرفق الأول من الوثيقة GOV/2003/75.

[٣٩] المجمعة الزائفة هي شبيهة بمجمعة الوقود باستثناء أنها تحتوي على مواد غير نووية.

التصميمية الأولي الخاص بذلك المرفق، والذي تشير إليه باسم "محطة تصنيع صفائح الوقود". وتم الاتفاق في وقت لاحق بين الوكالة وإيران على نهج ضمانات بالنسبة للمحطة المذكورة ويجري الآن تنفيذ ذلك النهج. وبين الشروع في أنشطة التحويل خلال الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، قامت إيران بتلقيم ٤٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ وأنتجت ١٤ كلغ من اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ في شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية وعملية تفتيش في محطة تصنيع صفائح الوقود، وتحقّقت من صفيحتين للوقود ومن مجمعة وقود نمطية واحدة تحتوي على ١٩ صفيحة، نُقلت كلّها في وقت لاحق إلى مفاعل طهران البحثي. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، تحقّقت الوكالة من مجمعة وقود نمطية ثانية تحتوي على ١٩ صفيحة قبل نقلها إلى مفاعل طهران البحثي.

حاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

٣٩- حددت تقارير المدير العام السابقة مسائل عالقة متصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي والإجراءات المطلوبة من إيران لحل هذه القضايا.[٤٠] ومنذ عام ٢٠٠٢، تفاقمت شواغل الوكالة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة متصلة بالميدان النووي في إيران تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة متصلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ، علماً بأن الوكالة تلقت على نحو منتظم معلومات جديدة بشأن هذه الأنشطة.

٤٠- وتضمن المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65) تحليلاً مفصلاً للمعلومات المتاحة للوكالة والتي تشير إلى أن إيران اضطلعت بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي. وقدّرت الوكالة بأن هذه المعلومات – الواردة من طائفة واسعة من المصادر المستقلة بما فيها من عدد من الدول الأعضاء، ومن خلال ما تبذله الوكالة من جهود، ومن المعلومات التي تقدّمها إيران نفسها – هي، على وجه الإجمال، ذات مصداقية. وتشير المعلومات إلى ما يلي: أن الأنشطة كانت، قبل نهاية عام ٢٠٠٣، تُزاول ضمن إطار برنامج منظّم؛ وأن بعضها تواصل بعد عام ٢٠٠٣؛ وأن بعضها ربما لا يزال مستمراً.

٤١- في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أعاد مجلس الأمن التأكيد على التزامات إيران باتخاذ الخطوات التي اقتضاها مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82، والتعاون التام مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لا سيما تلك التي تثير الشواغل حول الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، بما يشمل القيام دون تأخير بإتاحة إمكانية معاينة جميع المواقع والمعدات ومقابلة جميع الأشخاص والاطلاع على الوثائق وفقًا لما تطلبه الوكالة.[٤١] وكان مجلس المحافظين قد أعرب، في قراره GOV/2011/69 الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عن جملة أمور منها القلق العميق والمتفاقم الذي يساوره حيال المسائل العالقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بما فيها تلك التي تحتاج إلى توضيح من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة.

---

[٤٠] الفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والملحق بالوثيقة GOV/2011/7؛ والفقرات ٤٠ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2010/10؛ والفقرات ١٨ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2009/55؛ والفقرات ١٤ إلى ٢١ من الوثيقة GOV/2008/38؛ والفقرات ١٤ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2008/15 والمرفق بها؛ والفقرات ٣٥ إلى ٤٢ من الوثيقة GOV/2008/4؛ والفقرات ٣٨ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2011/65 والمرفق بها.

[٤١] الفقرتان ٢ و٣ من القرار S/RES/1929.

٤٢- وفي رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أعادت الوكالة طلبها بأن تتيح إيران للوكالة في وقت مبكر معاينة مكان محدد في موقع بارشين.[٤٢] وفي الرسالة ذاتها، أبلغت الوكالة إيران بأنه، استنادا إلى الصور الساتلية، تخضع الآن المباني التي تهتم بها الوكالة، في هذا الموقع الذي لم يلاحظ فيه أي نشاط يذكر لعدة سنوات، لأنشطة واسعة النطاق يمكن أن تعرقل قدرة الوكالة على الاضطلاع بالتحقق الفعال. ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، حصلت الوكالة على معلومات إضافية بشأن المسائل المتعلقة بموقع بارشين، تزيد من تأييد التحليل الوارد في المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٤٣- وكما سبقت الإفادة،[٤٣] سلّمت إيران الوكالة، أثناء الجولة الثانية من المحادثات في طهران واستجابة لطلب الوكالة، إعلاناً أولياً بشأن المسائل المنصوص عليها في القسم جيم من مرفق تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65). وتجاهلت إيران في إعلانها شواغل الوكالة فيما يتعلق بالمسائل المذكورة آنفًا وعزت ذلك، في معظم الأحيان، إلى كون إيران تعتبر أن هذه الشواغل ترتكز على مزاعم لا أساس لها.

طاء- المعلومات التصميمية

٤٤- مخالفة لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لا تنفذ إيران أحكام البند ٣-١ المعدل من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها.[٤٤]

٤٥- وقد قدمت إيران للوكالة في عام ٢٠٠٦ استبيان المعلومات التصميمية الخاص بالمفاعل IR-40، وقدمت في عام ٢٠٠٧ بعض المعلومات المحدَّثة عن المرفق. ومنذ ذلك الحين، أجرت إيران أعمالا إضافية كبيرة في مجال التصميم والتشييد على المفاعل، ولكن لم توفر مزيدا من المعلومات، كما هو مطلوب عملا بأحكام البند ٣-١ المعدل من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الخاصة بإيران. وأصبح الآن الافتقار إلى المعلومات الحديثة عن المفاعل يؤثر سلبًا على قدرة الوكالة على التحقق بفعالية من تصميم المرفق. وعلى ضوء ذلك، طلبت الوكالة، في رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أن تقدم إيران في أقرب وقت ممكن استبيان معلومات تصميمية محدَّثا عن المفاعل IR-40.

٤٦- وكما سبقت الإفادة،[٤٥] فقد ردت إيران على طلبات الوكالة بأن تؤكد إيران تصريحاتها بشأن نيتها تشييد مرافق نووية جديدة أو توفير المزيد من المعلومات بشأن هذه التصريحات بالقول إنها ستزوّد الوكالة بالمعلومات

---

[٤٢] بالإشارة إلى القضايا التي أثيرت في الفقرة ٤٩ من مرفق الوثيقة GOV/2011/65.

[٤٣] الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2012/9.

[٤٤] وفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن أن تغيَّر من جانب واحد الترتيبات الفرعية المتفق عليها؛ ولا توجد آلية في اتفاق الضمانات لتعليق الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. لذلك، كما سبق بيانه في تقارير المدير العام (انظر على سبيل المثال الوثيقة GOV/2007/22 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧)، فإن الصيغة المعدّلة للبند ٣-١، كما وافقت عليها إيران في عام ٢٠٠٣، لا تزال سارية المفعول. وفضلاً عن ذلك، فإن إيران مُلزَمة، بناءً على الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بأن "تمتثل امتثالاً تاماً وغير مشروط لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣–١".

[٤٥] الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/29.

المطلوبة "في التوقيت المناسب" بدلاً من أن يكون ذلك بناء على الصيغة المعدّلة للبند ٣–١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها. [٤٦]

ياء- البروتوكول الإضافي

٤٧- خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لا تنفّذ إيران البروتوكول الإضافي الخاص بها. وما لم تتعاون إيران مع الوكالة على النحو اللازم وإلى أن يتم ذلك، بما يشمل تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، لن تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.[٤٧]

كاف- قضايا أخرى

٤٨- كما سبقت الإفادة، [٤٨] وجدت الوكالة فارقا قدره ١٩,٨ كيلوغراما بين كمية المواد النووية التي أعلنها المشغِّل والكمية التي قاستها الوكالة فيما يتعلق بتجارب التحويل التي أجرتها إيران في مختبر جابر بن حيان للبحوث المتعدد الأغراض بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢. [٤٩] وكوسيلة لمعالجة الفارق، عرضت إيران أن تعالج جميع مواد النفايات وتستخلص اليورانيوم الذي تحتوي عليه. وفي رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أوضحت الوكالة لماذا ترى أن اقتراح إيران لن يتيح تسوية القضية، واقترحت أسلوبا بديلا لمعالجة الفارق. وبحثت الوكالة وإيران الاقتراحين كليهما في طهران في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والمشاورات جارية.

٤٩- وواصلت إيران تشعيع مجمعة الوقود المكوَّنة من ١٤ صفيحة وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ % من اليورانيوم-٢٣٥. وواصلت إيران أيضا استخدام مجمعة وقود تحتوي على ١٢ قضيبًا من ثاني أكسد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤% من اليورانيوم-٢٣٥ بصفتها إحدى مجمعات التحكم الموجودة في قلب مفاعل طهران البحثي. واستجابة لطلب من الوكالة، زودت إيران الوكالة، في رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، بمعلومات تتصل بتشعيع المواد النووية الواردة من مصنع انتاج الوقود. وفي رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، طلبت الوكالة مزيدا من المعلومات، فضلا عن خطط مشغِّل مفاعل طهران البحثي لتشعيع هذه المواد. ولم تتلق الوكالة ردا حتى الآن.

٥٠- وكما سبقت الإفادة، [٥٠] فقد زودت إيران الوكالة بالجدول الزمني الخاص بإدخال محطة بوشهر للقوى النووية في الخدمة، الذي أشار إلى أن أنشطة الإدخال في الخدمة بدأت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي

---

[٤٦] الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والفقرة ٢٩ من الوثيقة GOV/2012/23.

[٤٧] وافق مجلس المحافظين على البروتوكول الإضافي الخاص بإيران في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ووقّعت عليه إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على الرغم من عدم إدخاله حيز النفاذ. وقد نفّذت إيران بروتوكولها الإضافي بشكل مؤقت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦.

[٤٨] الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2011/65.

[٤٩] هذه المواد موضوعة تحت ختم الوكالة منذ عام ٢٠٠٣، الفقرات من ٢٠ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2003/75 والمرفق ١ بها؛ والفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2004/34، والفقرات من ١٠ إلى ١٢ من المرفق بها؛ والفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2004/60، والفقرات من ١ إلى ٧ من المرفق بها؛ والفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2011/65.

[٥٠] الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2012/9.

٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أجرت الوكالة تحققا من الرصيد المادي في محطة بوشهر للقوى النووية بينما كان المفاعل يعمل بمقدار ٧٥% من قدرته الاسمية.

٥١- بينما لا تزال الوكالة تتحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، وبما أن إيران لا تبدي التعاون اللازم، بما في ذلك عدم تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، فإن الوكالة غير قادرة على تقديم ضمانات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وبالتالي الخلوص إلى أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية.[٥١]

٥٢- وأُحرز تقدم بشأن نهج منظَّم لتوضيح المسائل المبينة في مرفق تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويدعو المدير العام إيران إلى تعجيل الاتفاق النهائي على النهج المنظم، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع السيد جليلي في طهران في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، ويحث إيران على التعامل مع الوكالة بشأن جوهر القضايا في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك إتاحة معاينة موقع بارشين في وقت مبكر.

٥٣- ويناشد المدير العام إيران القيام، وفقاً لما تنص عليه القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس المحافظين والقرارات الإلزامية الصادرة عن مجلس الأمن، باتخاذ خطوات في اتجاه تحقيق التنفيذ التام لاتفاق الضمانات المعقود معها ولالتزاماتها الأخرى، بما فيها ما يلي: تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي المعقود معها؛ وتنفيذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها؛ وتعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء؛ وتعليق الأنشطة المتصلة بالماء الثقيل.

٥٤- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.

---

[٥١] أكَّد المجلس في مناسبات عديدة، تعود أولاها إلى عام ١٩٩٢، أن الفقرة ٢ من الوثيقة المصوَّبة (INFCIRC/153(Corr، التي تتطابق مع المادة ٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، تفوِّض الوكالة وتقتضي منها أن تسعى إلى التحقق، على حد سواء، من عدم تحريف المواد النووية عن الأنشطة المعلنة (أي صحة الإعلانات)، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في الدولة (أي اكتمال الإعلانات) (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/OR.864).